جرانت ثورنتون الإمارات - أبوظبى

مكتب رقم ١١٠١، الطابق ١١
برج الكمالة
شارع زايد الأول
الخالدية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف ٩٧٥٠ ٦٦٦ ٢ ٩٧١+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمي شركة العين الأهلية للتأمين ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة العين الأهلية للتأمين ش.م.ع. وشركتها التابعة (يشار إليهما مجتمعتين "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر من بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً *لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين*، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لرأينا.

© ٢٠٢٤ جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة. تمثل جرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة جميع التراخيص القانونية التي تعمل بموجبها جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة، وهي شركة مسجلة في جزر العذراء البريطانية، تعمل في الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه التراخيص فرع جرانت ثورنتون للتدقيق والمحاسبة المحدودة - أبوظبي المسجل لدى سوق أبوظبي العالمي، وفرع جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة (بي في أي) دبي المسجل لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. لا تمثل جرانت ثورنتون الدولية المحدودة شراكة دولية. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة خدمات للعملاء باسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمي شركة العين الأهلية للتأمين ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً عن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	الإجراءات المنفّذة
تقييم التزامات عقود التأمين وأصول عقود إعادة التأمين	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم تقييم التزامات عقود التأمين وأصول عقود إعادة التأمين لدى المجموعة بقيمة ١,٠٦٥,٣٤ مليون درهم و ٧٦٩,٨٦ مليون درهم على التوالي. (راجع الإيضاح رقم ١٠). ينطوي تقييم التزامات عقود التأمين وأصول عقود إعادة التأمين هذه على أحكام وتقديرات جوهرية ولا سيما فيما يتعلق بمدى إمكانية استخدام نموذج القياس وتقدير التزامات المطالبات المتكبدة وأصول إعادة التأمين ذات الصلة. تتضمن هذه الالتزامات بصورة أساسية تكلفة المطالبات النهائية المتكبدة بالفعل ولكنها لم تُسدد بعد، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، وكذلك تخصيص مصروفات خدمة التأمين المتكبدة الأخرى. إن احتساب هذه الالتزامات يشمل تقديرات جوهرية والاستعانة بخبراء التقييم الاكتواري لضمان ملاءمة معدلات الخصم والمنهجية والافتراضات والبيانات المستخدمة لتحديد القيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية. نظرًا للعوامل المبينة أعلاه، نرى تقييم هذه الالتزامات أحد أمور التدقيق الرئيسية.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية بالتعاون مع خبراء لدينا مختصين في التقييم الاكتواري: - تقييم كفاءة الخبير الاكتواري المكلف من قبل الإدارة وقدراته وموضوعيته. - فهم وتقييم علمية التقييم، وتصميم وتطبيق الضوابط الرقابية الموضوعة والمستخدمة لتحديد قيمة التزامات عقود التأمين وأصول عقود إعادة التأمين. - اختبار عينة من البيانات للتحقق من مدى اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية. - تقييم مدى ملاءمة منهجية العمل والافتراضات الهامة الموضوعة بما فيها التعديل حسب المخاطر، وتقييم مدى إمكانية تطبيق نهج تخصيص الأقساط ومعدلات الخصم والمصروفات المدرجة في التدفقات النقدية للوفاء بالعقد. كما تضمنت هذه الإجراءات مراعاة مدى معقولية الافتراضات مقارنة بالحالات السابقة ومدى ملاءمة الأحكام المطبقة. - قمنا، على نحو مستقل، بإعادة عملية الاحتساب لتقييم الدقة الحسابية لالتزامات عقود التأمين وأصول عقود إعادة التأمين لفئات أعمال محددة، مع التركيز بشكل خاص على أكبر الاحتياطيات قيمة وأكثرها من حيث عدم اليقين. - تقييم واختبار البيانات المستخدمة في نموذج الانخفاض في قيمة الذمم المدينة للمبالغ المستحقة. - تقييم واختبار عملية احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة والافتراضات والأحكام الرئيسية المستخدمة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمي شركة العين الأهلية للتأمين ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	الإجراءات المنفّذة
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين" والإفصاحات ذات الصلة.	
طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين" اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣، مما ترتب عليه تغييرات في قياس عقود التأمين باستخدام تقديرات وافتراضات معدلة بما يوضح توقيت التدفقات النقدية وأي حالة عدم يقين متعلقة بعقود التأمين. نعتبر أن الإفصاح عن تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ أحد أمور التدقيق الرئيسية نظرًا للتغيرات الهامة المترتبة على هذا المعيار، والتي تتضمن تقديرات وأحكام هامة. ستكون هذه التأثيرات ذات أهمية خاصة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات المالية. (راجع الإيضاح ٣-١ والإيضاح ٤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل). ركزنا بشكل محدد على الأحكام الهامة التالية التي وضعتها الإدارة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ "عقود التأمين": - تحديد نهج التحول المتبع لكل مجموعة من عقود التأمين؛ - المنهجية المتبعة والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تحديد أثر تطبيق هذا المعيار وتعديل الأرقام المسجلة سابقًا، وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧. - الإفصاح عن تأثير التعديل، وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧.	تشمل إجراءات التدقيق التي قمنا بتنفيذها عدة أمور، من بينها ما يلي: - تقييم ما إذا كانت الأحكام الموضوعة من قبل الإدارة عند تحديد سياساتها المحاسبية متسقة مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧. - الاستعانة بفريق خبرائنا المختصين في التقييم الاكتواري، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة النهج المستخدم لتحديد معدلات الخصم كما في تاريخ التحول لتطبيق هذا المعيار. - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الهامة الموضوعة بما فيها التعديل حسب المخاطر، وتقييم مدى إمكانية تطبيق نهج تخصيص الأقساط ومعدلات الخصم والمصروفات المدرجة في التدفقات النقدية للوفاء بالعقد. - تقييم، عينة من البيانات، للتحقق من مدى اكتمال البيانات المستخدمة ومدى دقتها وعلاقتها بتحديد أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ وتعديل الأرقام ذات الصلة. - تقييم مدى معقولية الإفصاحات الكمية والنوعية الواردة في البيانات المالية، وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى الواردة في البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المذكورة في *تقرير مجلس الإدارة*، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها.

استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن *المعلومات الأخرى* التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمي شركة العين الأهلية للتأمين ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية وبما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ (القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ سابقًا، وتعديلاته)، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسبًا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. قد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية الخاص بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمي شركة العين الأهلية للتأمين ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدَّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة داخل المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، ونتحمّل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقدم لمسؤولي الحوكمة ما يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات وغيرها من الأمور الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، نطلعهم كذلك على الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على ما يهدد الاستقلالية أو أي إجراءات وقائية مطبقة للحفاظ عليها.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي نشير إلى أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا التدقيقي ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
السادة مساهمي شركة العين الأهلية للتأمين ش.م.ع.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة ذلك، ووفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، نفيدكم علماً بما يلي:

١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأعمال تدقيقنا؛

٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها في القانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛

٣) احتفظت المجموعة بدفاتر محاسبية منتظمة؛

٤) تتوافق المعلومات المالية الواردة في *تقرير مجلس الإدارة*، بقدر ما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، مع ما جاء الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛

٥) تم الإفصاح في الإيضاحين ٨ و٩ حول هذه البيانات المالية الموحدة عن الاستثمارات في الحصص والأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛

٦) يبين الإيضاح رقم ١٦ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تمت بموجبها تلك المعاملات؛

٧) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أيًا من الأحكام المعمول بها من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للشركة، على وجه قد يؤثر تأثيرًا جوهريًا على أنشطة الشركة أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛

٧) لم تقدم المجموعة أي مساهمات مجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إضافة إلى ذلك، ووفقًا لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ (القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ سابقًا، وتعديلاته)، فإننا نؤكد أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

جـرانـت ثـورنـتـون

فاروق محمد
سجل مدققي الحسابات رقم: ٨٦
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: ٢٢ فبراير ٢٠٢٤